عسكرية جديدة تتعلق بالضرائب، وشرح، باسهاب، غلق اسرائيل للمدارس والجامعات في الضفة والقطاع. وذكر قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلية بتحويل ٣٦ مدرسة فلسطينية الى مراكز تحقيق. ولفت التقرير النظر، لأول مرة، الى ما تتعرّض له ممارسة الشعائر الدينية، فكشف عن غلق المساجد، ومصادرة مكبّرات الصوت فيها، ومنع المصلين من الوصول الى أماكن العبادة؛ وكذلك منع المواطنين من دفن موتاهم بصورة لائقة. وتطرّق الى انتهاك اسرائيل حقوق المرأة الفلسطينية؛ وذكر حالات اعتداء جنسي على نساء فلسطينيات، وعدّد عمليات اجهاض وقعت بسبب استنشاق غازات سامّة. وأشار الى استشهاد ٦٧ امرأة فلسطينية منذ بدء الانتفاضة، واجهاض اثنتي عشرة امرأة خلال هجوم واحد بالغازات المسيلة للدموع (**المصدر نفسه**).

قتل لا يبرّره قانون

تقرير منظمة العفو الدولية، الصادر في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٠، أكد ما ذهب اليه التقريران السابقان، حين أبدى الخشية من ان تكون الحكومة الاسرائيلية قد تغاضت عن عمليات اعدام ارتكبتها قواتها بحق فلسطينيين، بهدف السيطرة على الانتفاضة. وشدّد التقرير على ان الأدلة على اتهام كهذا تكمن في استخدام اسرائيل للاسلحة النارية، «التي قد تسمح، فعلاً، بالقتل الذي لا يبرّره قانون؛ [وكذلك] في النمط الذي اتخذته أعمال قتل معيّنة راح ضحيتها فلسطينيون عزّل؛ وفي عدم اجراء السلطات [الاسرائيلية] تحقيقاً وافياً في الانتهاكات». وأضاف التقرير: «ان ما يثير قلقنا هو ان هذه العوامل، مجتمعة، توحي، حسب ما يبدو، بأن الموقف لم يقتصر على التسامح في شأن انتهاكات خطرة، بل تعدّى ذلك الى تشجيع ارتكابها» (**الحياة**، ٣/١/١٩٩٠).

وأورد التقرير مئات حوادث الموت التي نجمت عن استخدام القوات الاسرائيلية وحرس الحدود وغيرهما من القوات المسؤولة عن تطبيق القانون في الاراضي المحتلة، أسلحة نارية ضد الفلسطينيين. وأشار الى ان هذه القوات «حاولت وضع حدّ للاضطرابات باطلاق النار على المتظاهرين، وباستعمال الغاز المسيل للدموع، وضرب الموقوفين بشدة. وكان استخدامها لهذه القوة، في غالب الأحيان، مفرطاً وعشوائياً». وأضاف، ان نطاق تعليمات استخدام الاسلحة النارية ظل يتّسع باستمرار في اثناء الانتفاضة، «إذ تجيز التعليمات استخدام الذخيرة الحيّة لاعتقال المشتبه بهم». وهي تجيز للجنود قتل أشخاص يشتركون في نشاطات لا تشكّل، بالضرورة، خطراً على الارواح، أو لمجرد ان هؤلاء الاشخاص ملثّمون. وعلى الرغم من ان غالبية أعمال القتل وقعت في اطار التظاهرات، الاّ انه، في حالات كثيرة تثير القلق، لم يشترك من قتلوا، على ما يبدو، في أية نشاطات تهدّد الارواح، أو حتى تتّسم بالعنف (**المصدر نفسه**).

بين التحقيق والادعاء

واجهت السلطات الاسرائيلية المعلومات، والاتهامات، التي وردت في تقرير وزارة الخارجية الاميركية، بالاعراب عن ارتياحها نسبياً؛ اذ اعتبرت التقرير معتدلاً. وعلم ان وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، كان تدخّل للتخفيف من حدّة الانتقادات التي أوردها التقرير («فلسطين الثورة»، **مصدر سبق ذكره**). غير ان مصادر الجيش الاسرائيلي تحدثت بلهجة استنكارية عن بعض ما أورده التقرير؛ فأنكر ناطق بلسان الجيش الاسرائيلي وقوع عمليات قتل متعمّد؛ وادّعى بأن الجيش ينظر الى التعذيب على انه «غير مقبول بأي حال»؛ وانه لا يملك تفاصيل عن حالات قتل محدّدة، وقال: «نحن ننكر، بشكل قاطع، وجود أية سياسة لقتل الفلسطينيين بشكل متعمّد، أو لاغتيالهم» (**القبس**، ٢٦/٢/١٩٩٠). وتجاهل الناطق بلسان الجيش الاسرائيلي ما ورد في التقارير الاخرى، وعلى الأخص تقرير منظمة العفو الدولية، الذي أكد تسامح اسرائيل حيال عمليات القتل، وتشجيعها لجنودها على قتل الفلسطينيين. وأورد التقرير تفاصيل اثنتي عشرة حالة لفلسطينيين قتلوا عمداً في العام ١٩٨٩ على أيدي القوات الاسرائيلية، منها الحالات الثلاث التالية، نوردها كدلائل لا تقبل الدحض:

عطوة حرزالله؛ طالب جامعي، يبلغ من العمر ٢٦ عاماً. استشهد بتاريخ ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٨٩ بينما كان عائداً، برفقة أربعة شبان